

عنوان البحث/

تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية: استراتيجيات وتحديات في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية

إعداد الطالب/

مشاري نفل عبدالله المطيري

الرقم الجامعي/

242001864

إشراف/

المشرف الأول	المشرف الثاني
د. الفيصل عبد الحميد محمد	د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
8	أهداف الدراسة
10	تساؤلات الدراسة
10	فرضيات الدراسة
12	الدراسات السابقة
15	المنطلقات النظرية للدراسة
18	المنهجية وطرق البحث
21	أدوات الدراسة
23	حدود الدراسة
26	المراجع:

المقدمة

تعتبر إدارة الجمارك أحد العناصر الأساسية في النظام الاقتصادي للدول، حيث تلعب دورًا محوريًا في تنظيم حركة البضائع والسلع عبر الحدود، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الدولية. وفي ظل العولمة التي فرضت تغييرات كبيرة في أسواق التجارة الدولية، أصبح دور الجمارك أكثر تعقيدًا وأهمية. إذ تزايدت التدفقات التجارية بين الدول، مع ظهور تحديات جديدة تتعلق بالتحويلات السريعة في تقنيات التجارة الإلكترونية وطرق الدفع الحديثة. يشهد العالم اليوم ثورة في طرق التجارة والتفاعل التجاري، وهو ما يضع إدارة الجمارك أمام مسؤوليات أكبر وأوسع، تتطلب تحديثًا مستمرًا للأنظمة والآليات المعتمدة (Montagnat-Rentier، 2021).

وفي هذا السياق، تركز هذه الدراسة على تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل الاستراتيجيات المتبعة والتحديات التي تواجهها في ظل العولمة وانتشار التجارة الإلكترونية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تحسين الأداء الجمركي في المملكة بما يتماشى مع التحويلات الاقتصادية العالمية واحتياجات السوق المحلي.

تعد المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي شهدت تطورًا كبيرًا في ميدان التجارة الدولية، خاصةً بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، فضلاً عن تعزيز استراتيجيات التنوع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتطوير قطاع التجارة. على الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال قطاع الجمارك في المملكة يواجه العديد من التحديات، أبرزها الحاجة إلى التكيف مع المعايير العالمية الحديثة، والتعامل مع الزيادة الكبيرة في حجم التجارة الإلكترونية، التي تخلق تحديات جديدة تتعلق بالتحقق من المستندات الجمركية، ومكافحة التهريب، وضمان تنفيذ القوانين بشكل فعال (Laxmi، 2019).

العولمة أسهمت بشكل كبير في رفع حجم التبادل التجاري بين الدول، مما دفع العديد من الحكومات إلى إعادة النظر في سياساتهم الجمركية. وقد أصبح لزامًا على الجمارك في المملكة التكيف مع هذه التغيرات بشكل سريع، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل النظام الجمركي الإلكتروني وتطبيق الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة وتقليل الإجراءات الروتينية. إلا أن العولمة تأتي مع تحدياتها الخاصة، مثل: التنافس الدولي، والتغيرات السريعة في السياسات الاقتصادية، مما يضع ضغطًا على إدارة الجمارك لتحديث استراتيجياتها باستمرار (Squicciarini، 2018).

من جهة أخرى، يزداد التأثير الكبير للتجارة الإلكترونية على إدارة الجمارك، حيث أظهرت الدراسات أن التجارة الإلكترونية أصبحت تشكل جزءاً كبيراً من حجم التجارة الدولية، وهو ما يفرض على الجمارك مواجهة جديدة مع تدفقات السلع عبر الإنترنت. إذ تزايدت الصفقات التي تتم عبر منصات الإنترنت، ما يجعل الجمارك بحاجة إلى استراتيجيات فعّالة لمراقبة السلع الواردة والصادرة، ومعرفة كيفية التعامل مع الشحنات الصغيرة والكثيرة التي يتم شحنها عبر البريد، وهي مسألة معقدة نظراً للعدد الكبير من هذه المعاملات التي تحتاج إلى الرقابة (Alrashedi, 2023).

كما أن تعزيز الشفافية و الامتثال يعد من أولويات العمل الجمركي في المملكة، حيث تسعى الجمارك إلى الحد من التهريب والغش التجاري، مع الالتزام بالمعايير العالمية للممارسات الجمركية. إن تحسين فعالية الرقابة الجمركية يتطلب تحسين النظام التشريعي والرقابي، وتطوير البنية التحتية للأجهزة الجمركية بما يتماشى مع المتطلبات العالمية في ظل تطور وسائل التواصل التكنولوجي.

وفي هذا السياق، يسعى العديد من الخبراء إلى تحديد أفضل الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد إدارة الجمارك في المملكة على مواجهة هذه التحديات بشكل فعال. يتضمن ذلك تطوير الكفاءات البشرية، تبني التقنيات الحديثة مثل الأنظمة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، وتوسيع التعاون الدولي مع الجهات الجمركية العالمية.

تركز هذه الدراسة على تحليل هذه الأبعاد الاستراتيجية وتقديم توصيات عملية لتحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية، بما يتواءم مع التحولات العالمية والتحديات الداخلية، من أجل ضمان بيئة تجارية آمنة وفعّالة تلبي احتياجات العصر (AL-Msloum, 2019).

مشكلة الدراسة

تُعد إدارة الجمارك واحدة من الركائز الأساسية التي تساهم في حماية الاقتصاد الوطني من التهريب، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية، وتنظيم حركة التجارة عبر الحدود. في المملكة العربية السعودية، التي تشهد نمواً اقتصادياً مستمراً في ظل رؤية المملكة 2030، تبرز أهمية قطاع الجمارك كأداة رئيسية لتعزيز التجارة الدولية، وضمان سلامة الأسواق. لكن، في ظل العولمة المتزايدة وانتشار التجارة الإلكترونية، تواجه إدارة الجمارك العديد من التحديات التي تعوق تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء مهامها.

المشكلة الأساسية التي تواجه إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية تكمن في عجز النظام الجمركي التقليدي عن مواكبة التحولات الكبرى التي يمر بها قطاع التجارة الدولية بسبب العولمة وانتشار التجارة الإلكترونية. فبينما شهدت الأسواق العالمية تحولاً جذرياً في طرق التجارة وطرق الدفع، لا تزال إدارة الجمارك في المملكة تعتمد على آليات تقليدية، مما يحد من قدرتها على إدارة التدفقات التجارية الضخمة والمتزايدة.

تزايد حجم التجارة الإلكترونية قد زاد من تعقيد مهمة الجمارك في المملكة، حيث أصبحت السلع تنتقل عبر الحدود بشكل أسرع وأكثر تنوعاً من أي وقت مضى، عبر منصات الإنترنت والبريد السريع، مما يتطلب استراتيجيات جديدة لمراقبة هذه التدفقات التجارية وحمايتها من المخاطر المحتملة مثل التهريب، والغش التجاري، والانتهاكات القانونية. وفي المقابل، تبقى بعض الأنظمة الجمركية المحلية قاصرة عن التعامل مع هذه التحولات السريعة، مما يؤدي إلى تأخير الإجراءات، وتقليل فعالية الرقابة، وزيادة التكاليف التشغيلية.

- المشاكل المترتبة على المشكلة الأساسية:

- بسبب الطفرة الكبيرة في التجارة الإلكترونية، أصبحت المعاملات التجارية تندمج بالحجم الكبير والمتنوع، وتحدث في بيئة معقدة يتم فيها نقل سلع متنوعة عبر الحدود بشكل سريع، مما يزيد من عبء مسؤوليات الجمارك. هذا يخلق تحدياً في كيفية إدارة هذه التدفقات التجارية السريعة والكثيفة، مما يؤدي إلى تأخيرات غير مبررة في الإجراءات الجمركية، وزيادة التكاليف، ومشاكل في مراقبة السلع الواردة عبر الإنترنت.
- بسبب ضعف الرقابة على الصفقات التجارية التي تتم عبر الإنترنت، يزداد خطر تهريب السلع الممنوعة أو ذات الجودة الرديئة. هذا يشكل تهديداً لأمن الأسواق المحلية ويؤثر على سلامة المنتجات المتداولة في المملكة، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني.
- لا يتناسب العديد من القوانين والتشريعات الجمركية الحالية مع طبيعة التجارة الحديثة والتطورات التي شهدتها منصات التجارة الإلكترونية. تحتاج المملكة إلى تعديل وتحديث تشريعاتها لتواكب العولمة، وهو ما يواجه تحديات من حيث التوافق مع الأنظمة العالمية.
- في حين أن التجارة الدولية في العصر الحديث تعتمد بشكل كبير على تقنيات مثل البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الدفع الإلكتروني، لا يزال النظام الجمركي في المملكة يعتمد على إجراءات يدوية وغير

محدثة في العديد من الجوانب. هذا يؤثر على القدرة على المعالجة السريعة للبيانات، وعلى الدقة في تقييم المخاطر والامتثال للقوانين، مما يؤدي إلى تراجع الكفاءة.

- تفتقر بعض الإدارات الجمركية إلى الكفاءات البشرية المتخصصة التي تمتلك المهارات اللازمة للعمل في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية. وهذا يشكل تحدياً كبيراً في تعزيز كفاءة العمل الجمركي، مما يؤدي إلى فترات تأخير طويلة في التعامل مع الشحنات، ويضع ضغوطاً على الموظفين، بالإضافة إلى ضعف تدريبهم على التعامل مع الأنظمة الرقمية الحديثة (Liu، 2021).

في ضوء ما تم عرضه من تحديات، تبرز الحاجة إلى البحث عن طرق فعالة لتحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإن السؤال الرئيسي الذي ستسعى الدراسة للإجابة عليه هو: "ما هي الاستراتيجيات الفعالة التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية؟"

هذا السؤال يهدف إلى فحص الاستراتيجيات الممكنة لتحسين أداء الجمارك في المملكة من خلال مواجهة التحديات الناتجة عن العولمة، واستخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في إدارة العمليات الجمركية بشكل يضمن السرعة والفعالية في العمل الجمركي، وتحقيق الامتثال الكامل مع التشريعات الدولية.

أهمية الدراسة

تكتسب دراسة "تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية: استراتيجيات وتحديات في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية" أهمية بالغة من الجوانب العلمية والعملية، في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها المملكة في ظل التحولات العالمية المتسارعة وظهور نماذج تجارية جديدة، مثل التجارة الإلكترونية. وتعتبر هذه الدراسة خطوة ضرورية لفهم كيفية تعزيز أداء الجمارك السعودية بشكل يتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية.

- الأهمية العلمية للدراسة

- تساهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم الأكاديمي لممارسات إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التحديات التي تطرأ بفعل العولمة والتجارة الإلكترونية. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأطر

النظرية المتعلقة بإدارة الجمارك في بيئة معولة، مما يفتح المجال أمام مزيد من البحث العلمي في هذا المجال الحيوي. وتستند الدراسة إلى تحليل مجموعة من المفاهيم والآليات الجمركية المتطورة التي تتعلق بالتجارة الدولية والاقتصاد الرقمي، مما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتوفرة.

- تتيح الدراسة فرصة لتحديد التحديات العميقة التي تواجه إدارة الجمارك في المملكة في العصر الرقمي، مثل زيادة حجم التجارة عبر الإنترنت، وتنوع طرق الدفع، والتهديدات المتزايدة للتهريب. يعزز هذا الفهم العلمي من تطوير أدوات ونماذج تحليلية لتقييم فعالية الأنظمة الجمركية، مما يسهم في توجيه الأبحاث المستقبلية لتطوير حلول مبتكرة.

- من خلال هذه الدراسة، يتم ربط السياق المحلي السعودي مع الاتجاهات العالمية في مجال الجمارك، مما يسمح للباحثين والممارسين في هذا المجال بمقارنة الأنظمة الجمركية المختلفة، واستخلاص أفضل الممارسات الدولية التي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق في المملكة. كما توفر الدراسة منصة علمية لدراسة كيفية تكامل الأنظمة الجمركية المحلية مع الأنظمة العالمية، بما يسهم في تحفيز تبادل المعرفة والتعاون الدولي.

- يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في إعادة صياغة المناهج الأكاديمية الخاصة بإدارة الجمارك في المؤسسات التعليمية، مما يعزز من تزويد الأجيال القادمة من المتخصصين في هذا المجال بالأدوات اللازمة للتعامل مع التحولات العالمية. كما يمكن أن تلهم الدراسة إدراج موضوعات جديدة ومتقدمة في برامج دراسات ما بعد التخرج، مما يزيد من كفاءة خريجي الجامعات في مجال التجارة الدولية وإدارة الجمارك (Karklina-Admine, 2024).

- الأهمية العملية للدراسة

- على الصعيد العملي، فإن هذه الدراسة ستساعد على تحسين مستوى كفاءة الإدارة الجمركية في المملكة العربية السعودية من خلال اقتراح استراتيجيات حديثة تتناسب مع التحديات المعاصرة. من خلال تحليل الوضع الحالي وتقديم حلول عملية قائمة على استخدام التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة، تسهم الدراسة في تحسين أداء الجمارك بشكل يضمن سرعة الإجراءات، دقة الفحص، وتقليل التأخيرات التي قد تؤثر سلبًا على التجارة.

- تسهم الدراسة في تقديم توصيات عملية تتعلق بتطوير السياسات والإستراتيجيات الجمركية بما يتماشى مع التطورات العالمية، مثل التجارة الإلكترونية والعولمة. من خلال تحليل استراتيجيات الجمارك في دول أخرى ودمجها مع الوضع المحلي، يمكن اقتراح حلول عملية لرفع مستوى الأداء وتحقيق الشفافية في المعاملات الجمركية. كما أن الدراسة ستمكن صناع القرار في المملكة من تحسين اللوائح الجمركية وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة في السوق العالمي.
- تعد مكافحة التهريب والغش التجاري من أكبر التحديات التي تواجه الجمارك في أي دولة، وفي المملكة العربية السعودية تتطلب هذه المهمة حلولاً مبتكرة تتماشى مع تطورات التجارة الإلكترونية. من خلال الدراسة، سيتم وضع آليات وتوصيات عملية للتعامل مع هذه القضايا، مما يعزز قدرة الجمارك على حماية الأسواق المحلية من السلع المقلدة أو الممنوعة، ويضمن سلامة المنتجات المتداولة في المملكة.
- يعد القطاع الجمركي عنصراً مهماً في تعزيز قدرة المملكة على التنافس في الأسواق الدولية. من خلال تحسين أداء الجمارك، ستمكن المملكة من تسريع حركة التجارة وتنشيط الاقتصاد الوطني. تساعد الدراسة في تقديم حلول عملية تعزز قدرة الجمارك على التعامل مع التحولات العالمية، مما يمكن المملكة من تحقيق تطلعاتها الاقتصادية في ظل رؤية 2030.
- تستند الدراسة إلى فكرة أساسية مفادها ضرورة تحديث أنظمة العمل الجمركي في المملكة باستخدام التقنيات الحديثة. من خلال دراسة فعالية الأدوات التكنولوجية في تسريع الإجراءات الجمركية وتحسين الرقابة، يمكن توجيه الجمارك السعودية نحو تبني الأنظمة الرقمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحسين عمليات الفحص والتحليل، مما يساهم في تحقيق كفاءة أكبر في العمل الجمركي.
- ستركز الدراسة أيضاً على ضرورة تطوير الكفاءات البشرية داخل الإدارات الجمركية. من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية المتخصصة في مجالات التحليل الجمركي، التجارة الإلكترونية، وأمن الحدود، تساهم الدراسة في إعداد برامج تدريبية مهنية تهدف إلى تزويد موظفي الجمارك بالمهارات اللازمة لمواكبة التطورات التكنولوجية والتعامل مع التحديات المعاصرة (Aljabri, 2024).

تتمثل الأهمية الكبرى لهذه الدراسة في توفير حلول استراتيجية وتوصيات عملية تهدف إلى تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في عصر العولمة والتجارة الإلكترونية. من خلال الجمع بين الجوانب العلمية والعملية،

توفر الدراسة إطاراً شاملاً لتحليل وتحسين الأنظمة الجمركية في المملكة، بما يسهم في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات العالمية ورفع كفاءتها في خدمة الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية من خلال استكشاف الاستراتيجيات والتحديات المرتبطة بهذا المجال. بناءً على ذلك، يتم تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية التالية لتحقيق هذا الهدف الشامل:

- الهدف الرئيسي:

- تحليل وتحديد الاستراتيجيات المناسبة لتحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل تحديات العولمة والتجارة الإلكترونية.

- الأهداف الفرعية:

1. الهدف الفرعي الأول: دراسة التحديات الرئيسية التي تواجه إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية.

يتناول هذا الهدف التحديات التي يمكن أن تؤثر سلباً على كفاءة عمل إدارة الجمارك في المملكة. ففي ظل العولمة وازدياد حركة السلع عبر الحدود من خلال التجارة الإلكترونية، تواجه الجمارك العديد من الضغوطات، مثل تزايد حجم الشحنات العابرة، التنوع في أساليب الدفع، والتقنيات الحديثة التي تتطلب تغييرات كبيرة في أساليب الرقابة والمراجعة. دراسة هذه التحديات تساعد على تحديد الفجوات التي قد تعيق سير العمليات الجمركية بفعالية، وبالتالي وضع حلول لمعالجتها بما يتناسب مع المتغيرات الدولية.

2. الهدف الفرعي الثاني: تقييم دور الحلول التكنولوجية في تحسين كفاءة إدارة الجمارك.

يركز هذا الهدف على دراسة تأثير الحلول التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، الأتمتة، وتحليل البيانات الضخمة في تحسين إجراءات الجمارك. هذه التكنولوجيا يمكن أن تسهم بشكل كبير في تسريع الإجراءات وتقليل الأخطاء البشرية. كما أن استخدام الأنظمة الذكية قد يساعد في الكشف المبكر عن المخالفات الجمركية وتحسين دقة

التقييمات الجمركية. من خلال دراسة هذا الهدف، يتم تقديم توصيات حول كيفية دمج هذه التقنيات بشكل فعال ضمن النظام الجمركي لتحقيق أفضل النتائج.

3. الهدف الفرعي الثالث: تحديد كيفية تحديث السياسات والتشريعات الجمركية لتواكب التغيرات الناتجة عن العولمة والتجارة الإلكترونية.

يهدف هذا الهدف إلى تحليل الوضع التشريعي والسياسي في المملكة العربية السعودية في مجال الجمارك، والتعرف على مدى توافقه مع التطورات العالمية في مجال التجارة الإلكترونية والعولمة. في هذا السياق، يجب النظر في تحسين أو تحديث القوانين الجمركية لتيسير العمليات مع الحفاظ على تطبيق القواعد واللوائح الأمنية والاقتصادية. هذا الهدف يسعى إلى تقديم توصيات حول كيفية إجراء تعديلات على السياسات لضمان تقديم خدمة جمركية أكثر فعالية في مواجهة المتغيرات العالمية.

4. الهدف الفرعي الرابع: دراسة تأثير تدريب العاملين في الجمارك على تحسين كفاءتهم في التعامل مع التحديات المعاصرة.

يتناول هذا الهدف أهمية تدريب وتطوير الكوادر البشرية في إدارة الجمارك. إذ إن العاملين في الجمارك هم العمود الفقري لأي تطوير في النظام الجمركي، ولا بد من توفير برامج تدريبية تواكب التطورات التقنية والتجارية المتسارعة. هذا يشمل تدريبهم على التعامل مع الأنظمة الرقمية، تقنيات الفحص الحديثة، وأحدث استراتيجيات مكافحة التهريب. الهدف من هذا هو التأكد من أن العاملين في الجمارك لديهم المهارات اللازمة للتعامل مع الضغوط الجديدة وضمان أداء عالي وكفاءة في العمل.

5. الهدف الفرعي الخامس: تحليل كيفية تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة لتحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة.

يستهدف هذا الهدف دراسة مدى أهمية التنسيق والتعاون بين الإدارات الجمركية، الجهات الحكومية الأخرى، وكذلك القطاع الخاص في تحسين كفاءة الجمارك. في ظل العولمة، أصبحت التجارة الدولية أكثر تعقيداً، مما يتطلب من الجهات الحكومية التعاون مع القطاع الخاص لتطوير حلول مشتركة، مثل تبادل البيانات، التعاون في تطوير تقنيات

الفحص، وتحقيق التنسيق بين الأنظمة الجمركية في المملكة والأنظمة الدولية. الهدف من هذا هو توضيح كيفية بناء شراكات استراتيجية تؤدي إلى تحقيق أهداف مشتركة في تحسين الكفاءة الجمركية.

تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية. بناءً على هذا الهدف الرئيسي، يتم طرح التساؤلات التالية التي تتفرع من السؤال الرئيسي:

- السؤال الرئيسي:

- ما هي الاستراتيجيات الفعالة التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية؟

- الأسئلة الفرعية:

1. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل انتشار التجارة الإلكترونية والعولمة؟
2. كيف تؤثر التجارة الإلكترونية على الأنظمة الجمركية في المملكة، وما هي المشكلات التي تترتب على هذا التأثير؟
3. ما هي الحلول التكنولوجية التي يمكن أن تساعد في تحسين أداء الجمارك في المملكة العربية السعودية؟
4. كيف يمكن تعديل السياسات والتشريعات الجمركية في المملكة لتواكب المتغيرات التي تطرأ على التجارة العالمية والعولمة؟
5. ما هو دور التدريب والتطوير المهني للعاملين في الجمارك في تحسين كفاءتها في مواجهة التحديات المعاصرة؟

فرضيات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية. بناءً على التساؤلات التي تم طرحها، يتم صياغة الفرضيات التالية التي تعكس العلاقات المحتملة بين المتغيرات المختلفة:

- الفرضية الرئيسية:

- هناك علاقة إيجابية بين تطبيق الاستراتيجيات الحديثة في إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية (في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية) وبين تحسين كفاءة الإدارة الجمركية.

- الفرضيات الفرعية:

1. تؤثر التحديات الناتجة عن العولمة والتجارة الإلكترونية بشكل سلبي على كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية.
2. تساهم الحلول التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات في تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية.
3. تؤدي تحديثات السياسات والتشريعات الجمركية في المملكة العربية السعودية إلى تحسين كفاءة الإدارة الجمركية في مواجهة التحديات المعاصرة.
4. يلعب التدريب والتطوير المهني المستمر للعاملين في الجمارك دورًا حيويًا في تعزيز كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية.
5. تساهم أتمتة الإجراءات الجمركية في تقليل الوقت المستغرق في الإجراءات الجمركية وزيادة فعالية العملية التجارية في المملكة العربية السعودية.

تناولت دراسة (Alhujaili، 2023) تأثير تطبيق الحكومة الإلكترونية لوزارة النقل على تحقيق رؤية السعودية 2030 من خلال تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز لوجستي يربط بين ثلاث قارات. تهدف رؤية السعودية 2030 إلى خفض تكاليف النقل من خلال تحسين البنية التحتية، وتقصير أوقات الاستيراد والتصدير من خلال تبسيط العمليات وأتمتها، وزيادة شفافية سلسلة التوريد من خلال إصلاح القطاع. إن تطبيق الحكومة الإلكترونية من شأنه أن يحسن الخدمات الحكومية والمشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تركز هذه المقالة على أربعة مجالات رئيسية: أ) جعل المملكة العربية السعودية مركزاً لوجستياً؛ ب) زيادة فرصة العيش في جميع أنحاء المملكة؛ و ج) تعزيز الاستدامة المالية طويلة الأجل. تستند الدراسة إلى فكرة أن الخدمات اللوجستية هي عنصر حاسم للميزة التنافسية والنقل (براً أو بحراً أو جواً) هو عملية فرعية لوجستية للمؤسسات السعودية التي تستفيد من شبكات النقل المماثلة لأفضل الشبكات في العالم. إن الموقع الاستراتيجي للمملكة عند ملتقى ثلاث قارات يمنح قطاع النقل فيها ميزة تنافسية جغرافية تتيح الوصول إلى أسواق ناشئة مهمة وممرات بحرية حيوية. وعلى الرغم من المستقبل المتفائل لصناعتي النقل والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية، إلا أنه يتعين التغلب على بعض العقبات المهمة.

هدفت دراسة (Mohailan، 2020) إلى التعرف على مستوى الأداء اللوجستي في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة وتحليل مؤشر الأداء اللوجستي خلال الفترة الزمنية (2007 – 2018)، ومن ثم توضيح الإمكانيات المتاحة لتحسين الأداء اللوجستي في المملكة مستقبلاً. وتناول البحث ترتيب المملكة العربية السعودية من خلال شرح وتحليل أداء المؤشر وتقلباته خلال السنوات المذكورة، وكذلك الدرجات التي حصلت عليها كل من أبعاد مؤشر المملكة الستة. وخلص البحث إلى وجود مستوى متوسط من الأداء اللوجستي في المملكة العربية السعودية، ولكن لا تزال هناك إجراءات وفرص مستمرة للتحسين فيما يتعلق بجودة البنية التحتية والخدمات اللوجستية. كما خلص البحث إلى أنه من خلال جدية واهتمام القائمين على المؤسسات ذات الصلة بالأداء اللوجستي، توجد إمكانيات إيجابية متاحة لتحسين مؤشر الأداء اللوجستي في المملكة مستقبلاً. وفي النهاية أوصى الباحث ببذل الجهود لرفع جاذبية صناعة اللوجستيات للمستثمرين المحليين والأجانب، والاستمرار في تسهيل إجراءات تنفيذ المشاريع لتطوير البنية التحتية اللوجستية، وزيادة تدريب الموظفين وتحسين مهارات المتخصصين في العمل اللوجستي. ومن الضروري أيضاً أن تولي البلدان اهتماماً بالمنهجية المستخدمة في حساب المؤشر، وأن تدخل البلدان في مناقشات جادة مع الجهات المسؤولة

وغيرها من الجهات المشاركة في المسح، لتقييم النتائج والتحقق من دقتها. ومن المستحسن أن تكشف البلدان بعد كل إصدار للمؤشر اللوجستي عن الأسباب التي أدت إلى تراجع نتائجها ووضع خطط للتغلب على هذه الأسباب.

تسلط دراسة (Alshathri، 2022) الضوء على أهمية حل النزاعات عبر الإنترنت، والدور الذي تلعبه ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية في سياق المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من صدور قانون جديد ينظم معاملات التجارة الإلكترونية مؤخراً في المملكة العربية السعودية، إلا أن المستهلكين ما زالوا يبدون بعض الافتقار إلى الثقة في هذا الشكل من أشكال التجارة ويواجهون صعوبات عندما تنشأ النزاعات. وبموجب قانون التجارة الإلكترونية الجديد، تم تكليف التقاضي التقليدي بحل نزاعات المستهلكين وما زال القانون يفتقر إلى إجراء إلكتروني مناسب لحل النزاعات المرتبطة بمعاملات التجارة الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، لا يزال القانون يفتقر إلى بعض الميزات التي من شأنها تسهيل الوصول إلى العدالة، مثل الحقوق الإجرائية وعملية موحدة للتغلب على نزاعات المستهلكين. وفي محاولة لتطوير الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية والتغلب على القضايا المذكورة أعلاه في قانون التجارة الإلكترونية السعودي، تستكشف الأطروحة النظريات ذات الصلة بوصول المستهلكين إلى العدالة وحماية المستهلك. وعلاوة على ذلك، تحلل وتقرن الممارسات المختلفة لحل النزاعات عبر الإنترنت في ولايات قضائية مختلفة لاقتراح إجراء مثالي لحل نزاعات التجارة الإلكترونية للمستهلكين في المملكة العربية السعودية. استناداً إلى الأساس النظري والمقارنة بين الممارسات في بعض الولايات القضائية، يقترح هذا البحث إصلاحات للنظام القانوني السعودي من شأنها أن تمنح المستهلكين إمكانية الوصول إلى العدالة بشكل أسهل، ويقترح إجراءً موحدًا لحل النزاعات عبر الإنترنت. تكمن أهمية هذا الاقتراح في محاولته تقديم طريقة يمكن للمستهلك من خلالها الوصول بسهولة إلى العدالة وتجنب التعقيد، الأمر الذي من شأنه بدوره أن يعزز ثقة المستهلكين في التجارة الإلكترونية، وفي نهاية المطاف تعزيز تطوير التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

إن الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا من قبل البنوك والمؤسسات المالية يهدف إلى الاستجابة لمطالب العملاء من خلال تقديم خدمات مالية فعالة وسريعة ومريحة. بعد تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، قامت البنوك أيضاً بتوسيع خدماتها عبر الإنترنت لتشمل التجارة الإلكترونية. كان تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية هو الحال بالنسبة لغالبية البنوك بما في ذلك البنوك الإسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. الهدف الرئيسي من هذا البحث هو استكشاف ظروف العرض والطلب للتجارة الإلكترونية من خلال الخدمات

المصرفية الإلكترونية في البنوك التقليدية والإسلامية في المملكة العربية السعودية. وبذلك، يهدف هذا البحث إلى تقييم مستوى وعي العملاء بالتجارة الإلكترونية واستكشاف دوافع العملاء في البنوك التقليدية والإسلامية في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، يستكشف هذا البحث ويقيم استخدام العملاء للتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر القنوات الإلكترونية، والعقبات التي يواجهونها بما في ذلك قضايا الأمن. في محاولة لتحديد القضايا المتعلقة بجانب العرض، تهدف الدراسة أيضًا إلى استكشاف تصورات مديري تكنولوجيا المعلومات في البنوك الستة. في الدراسة، تم جمع البيانات من خلال استبيان لقياس آراء وتصورات عملاء البنوك، وتم استخدام استطلاعات المقابلات لتقييم ظروف العرض. ولتحقيق أهداف هذا البحث، أولاً، يقدم هذا البحث النتائج الأولية بهدف تطوير فهم أفضل لتفضيلات العملاء بناءً على آرائهم وتصوراتهم، والتي تم التعبير عنها من خلال استبيان استقصائي مع عينة من 198 عميلاً من البنوك الإسلامية والتقليدية يمثلون ستة بنوك في البلاد؛ ثانياً، لمواصلة تحليل هذا البحث، يتم تقديم دراسة تجريبية باستخدام سلسلة من المقابلات شبه المنظمة مع مديري تكنولوجيا المعلومات على ثلاثة مستويات مختلفة من البنوك التي تم أخذ عينات منها في المملكة العربية السعودية. توضح النتائج على مدى خمسة فصول تجريبية أن غالبية المستجيبين من كلا البنكين يبدو أنهم يفهمون ويدركون أهمية التجارة الإلكترونية بشكل خاص والخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل خاص. تشير النتائج أيضاً إلى أن غالبية المستجيبين من كلا البنكين يميلون إلى أن يكونوا متحمسين بشكل متساوٍ للتعامل مع التجارة الإلكترونية باستخدام المرافق المصرفية المتاحة لهم. بحثاً عن العوامل التحفيزية، وجد هذا البحث أن الفوائد وتوافر التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع كانت العوامل الرئيسية التي تحفز المشاركين على التعامل مع التجارة الإلكترونية واستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية. وتشير النتائج أيضاً إلى أن عملاء البنوك الإسلامية لديهم فهم أفضل لاستخدام التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، تظهر النتائج أن العملاء واجهوا عقبات على المستوى الشخصي والمؤسسي والكلي لاستخدام التجارة الإلكترونية في كلا النوعين من البنوك. وعلاوة على ذلك، يبدو أن عملاء البنوك الإسلامية والتقليدية يفهمون أهمية قضايا الأمن في التجارة الإلكترونية من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية وكذلك البنوك. وتظهر النتائج أيضاً أن حكومة المملكة العربية السعودية لعبت دوراً رئيسياً في تحسين بيئة الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك السعودية. وأخيراً، يشير تحليل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى نقاط الضعف في البنية التحتية للاتصالات. واستناداً إلى النتائج، تشير هذه الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توسيع فرص العمل في المملكة العربية السعودية، في حين

أنها تسهل مشاركة الأفراد في الأنشطة التجارية. ونظرًا لأن التكنولوجيا تتوسع وتتقدم بسرعة، ولمعالجة التحديات المستقبلية في تكنولوجيا المعلومات وخاصة في الخدمات المصرفية الإلكترونية، فمن الضروري تطوير البنية التحتية اللازمة للاستفادة من هذه الفرصة (ALOTAIBI، 2015).

المنطلقات النظرية للدراسة

تعتبر المنطلقات النظرية أساسًا لعملية البحث العلمي، حيث توفر الإطار المفاهيمي الذي يساهم في فهم القضايا المختلفة التي يعالجها الباحث. في هذه الدراسة التي تسعى إلى تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية، فإن المنطلقات النظرية تعد أداة رئيسية لفهم العلاقة بين المفاهيم المتعددة التي تدخل في صلب الدراسة، مثل العولمة، التجارة الإلكترونية، وإدارة الجمارك. سنعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من النظريات والنماذج التي تساهم في إضاءة طريق البحث وتحليل المتغيرات المختلفة. تهدف هذه المنطلقات النظرية إلى تقديم الإطار الذي من خلاله يمكن تفسير التحديات والفرص التي تطرحها العولمة والتجارة الإلكترونية على النظام الجمركي السعودي.

تستند الدراسة بشكل رئيسي إلى ثلاثة منطلقات نظرية رئيسية: نظرية العولمة، نظرية التجارة الإلكترونية، ونظرية إدارة الجمارك. هذه المنطلقات مترابطة بشكل متكامل وتساعد في تقديم إجابة واضحة ودقيقة عن كيفية تأثير العولمة والتجارة الإلكترونية على كفاءة إدارة الجمارك في المملكة.

- نظرية العولمة

تعتبر العولمة واحدة من المفاهيم المركزية التي تساهم في فهم العديد من الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العصر الحديث. تشير العولمة إلى التوسع المتسارع للأنشطة التجارية، الاقتصادية، والاجتماعية عبر الحدود الوطنية، نتيجة للتقدم التكنولوجي، وزيادة الترابط بين الأسواق العالمية. إن العولمة قد أثرت بشكل كبير في النظام الجمركي السعودي، حيث أسهمت في زيادة حجم التجارة الدولية التي تجتاز حدود المملكة، مما يفرض على الجمارك السعودية تحديات في التعامل مع هذا التوسع الكبير.

من منظور هذه النظرية، تصبح إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية أمام ضرورة التأقلم مع المتغيرات السريعة والتكيف مع الأطر التنظيمية والتقنية الجديدة التي تفرضها العولمة. من جهة أخرى، تساهم العولمة في إحداث تغييرات

في سياسات التجارة الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية التي تبرمها المملكة مع دول أخرى، والتي تؤثر بشكل كبير على أنظمة الجمارك. لذلك، تتطلب الدراسة تحليل كيفية تعامل المملكة مع هذه التحديات الجديدة في بيئة عالمية تتسم بالتسارع والتغيرات المستمرة (youmatter، 2024).

- نظرية التجارة الإلكترونية

مع تزايد التجارة الإلكترونية على مستوى العالم، أصبح لها تأثير بالغ على إدارة الجمارك في العديد من البلدان، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. التجارة الإلكترونية تتضمن جميع المعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت، سواء كانت تجارية أو مالية. هذه المعاملات، وإن كانت تقدم فرصًا كبيرة للمنتجات السعودية للوصول إلى أسواق عالمية، إلا أنها أيضًا تطرح العديد من التحديات على النظام الجمركي في المملكة. تتطلب هذه التجارة الإلكترونية وضع أنظمة رقابة إلكترونية متطورة من قبل الجمارك لمتابعة عمليات الاستيراد والتصدير، وضمان تطبيق القوانين الجمركية بالشكل الصحيح.

نظرية التجارة الإلكترونية في هذا السياق تساعدنا على فهم الطريقة التي تفاعل بها النظام الجمركي مع الزيادة الكبيرة في التجارة الإلكترونية، وكيف يمكن للجمارك أن تستفيد من التقنيات الحديثة، مثل التحليل البياني، الذكاء الاصطناعي، وأنظمة المعلومات الحديثة، لتسريع الإجراءات الجمركية وتبسيطها. كما تساعد هذه النظرية في فهم كيفية تبني الأنظمة الجمركية لأساليب رقابة حديثة تواكب الطفرة التي تشهدها التجارة الإلكترونية، مثل استخدام البيانات الكبيرة والأنظمة المحوسبة للكشف عن المعاملات غير القانونية (Al-Somali، 2015).

- نظرية إدارة الجمارك

إدارة الجمارك هي العملية التي تتعامل مع تنظيم حركة السلع عبر الحدود، وتشمل جميع الأنشطة التي تضمن تطبيق القوانين الجمركية على السلع المستوردة والمصدرة. تعتمد هذه النظرية على المبادئ الأساسية للإدارة العامة، مثل التنظيم، الرقابة، والرقابة على الأنشطة الاقتصادية. في حالة الجمارك، ترتبط هذه الأنشطة بتطبيق اللوائح الجمركية بشكل يضمن حماية الاقتصاد المحلي من الممارسات غير القانونية، مثل التهريب، ويعزز من فعالية التجارة الدولية.

تعتمد هذه الدراسة على نظرية إدارة الجمارك لفهم كيفية عمل النظام الجمركي السعودي في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية، وتحديد استراتيجيات تحسين الكفاءة الجمركية. يشمل ذلك تطبيق أساليب متطورة في تحليل البيانات،

تحسين الإجراءات الجمركية، وتوفير الشفافية في كافة المعاملات الجمركية. كما تساعد هذه النظرية في تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها النظام الجمركي السعودي في تطبيق هذه الأساليب بكفاءة في بيئة تتسم بالتغير المستمر بسبب العولمة (Duchesneau، 2022).

- المنطلقات النظرية في سياق التحولات التقني

من العوامل المؤثرة التي ترتبط بشكل مباشر بتحسين كفاءة إدارة الجمارك هي التحولات التقنية التي تشهدها المملكة، خاصة في ظل تعزيز الحكومة للتحول الرقمي في جميع القطاعات. تطبق السعودية استراتيجية التحول الرقمي من خلال رؤية المملكة 2030، التي تركز على تعزيز كفاءة الأداء الحكومي، بما في ذلك الجمارك. يتطلب ذلك استراتيجيات جديدة تتضمن استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، والتحليلات البيانية الكبرى لتحسين فعالية الإجراءات الجمركية.

هذه التحولات التقنية تندرج مع المنطلقات النظرية الأخرى، حيث أن استخدام هذه التقنيات في التجارة الإلكترونية والعولمة يمثل فرصة لتحسين كفاءة الجمارك من خلال تسريع العمليات وتقليل التكاليف. تعتبر هذه المنطلقات النظرية أساسية لفهم كيفية تطوير الجمارك السعودية لتواكب هذه المتغيرات، وتبني حلول مبتكرة تؤدي إلى تحسين الكفاءة والشفافية في التعاملات الجمركية (Alnasser، 2024).

- المنطلقات النظرية في إطار التحليل الكلي

إن الهدف من هذه المنطلقات النظرية ليس فقط فهم الجوانب الفردية للعولمة والتجارة الإلكترونية وإدارة الجمارك، بل أيضاً تقديم صورة شاملة حول تأثير هذه العوامل على النظام الجمركي بشكل كلي. فالتحليل الكلي يتطلب فحص جميع المتغيرات التي تؤثر في النظام الجمركي السعودي من خلال هذه المنطلقات، بهدف تحديد الاستراتيجيات الأنسب لتحسين الكفاءة في هذا القطاع الحيوي.

إن المنطلقات النظرية التي تعتمد عليها هذه الدراسة تمنح الباحثين أداة قوية لفهم أبعاد التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية، وكذلك تقييم تأثير هذه التحولات على السياسات والاستراتيجيات الجمركية في المملكة العربية السعودية (Kraemer، 2015).

المنهجية وطرق البحث

تعتبر المنهجية الكمية الأسلوب الرئيسي الذي تعتمد عليه هذه الدراسة في تحليل وتحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل التحديات الناتجة عن العولمة والتجارة الإلكترونية. يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات الرقمية وتحليلها بشكل إحصائي بهدف اختبار الفرضيات، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المختلفة ذات الصلة بإدارة الجمارك. يتطلب هذا الأسلوب منهجية منظمة ومدروسة تتيح للباحثين دراسة الظواهر بطريقة موضوعية وقابلة للتكرار والتحقق.

- المنهجية الكمية ودورها في الدراسة

المنهجية الكمية تتميز بالتركيز على الأرقام والبيانات التي يمكن قياسها وتحليلها إحصائيًا. في هذه الدراسة، يتم استخدام المنهج الكمي لفحص تأثير العولمة والتجارة الإلكترونية على كفاءة إدارة الجمارك في السعودية. هذا المنهج يعتمد على جمع بيانات كمية، والتي يمكن أن تشمل استبيانات، تقارير إحصائية، بيانات رسوم جمركية، بالإضافة إلى دراسة الإجراءات الجمركية وأدائها في ظل التطورات الحالية في التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية.

أحد المزايا الأساسية للمنهجية الكمية هو أنها تتيح للباحثين اختبار الفرضيات بشكل دقيق وواضح باستخدام أدوات إحصائية متطورة، مما يساعد على تقديم نتائج يمكن التنبؤ بها ومقارنة بياناتها عبر الزمن. كما أن التحليل الكمي يسمح بتحديد الأنماط والاتجاهات في البيانات بشكل أكثر وضوحًا وموضوعية، مما يسهل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والتحليل العلمي.

- أداة جمع البيانات

لجمع البيانات التي تخدم هذا النوع من الدراسة، يتم الاعتماد على استبيانات مصممة خصيصًا لجمع معلومات دقيقة عن الأفراد المعنيين مباشرة بإدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية. سيتم تصميم الاستبيانات بحيث تغطي مجموعة من المواضيع مثل العمليات الجمركية، تأثير التجارة الإلكترونية، ممارسات العولمة، واستخدام التكنولوجيا في النظام الجمركي. تشمل الأسئلة في الاستبيان معايير تقييم الكفاءة، مثل سرعة الإجراءات، الدقة، والشفافية في التعاملات الجمركية.

علاوة على ذلك، سيتم جمع بيانات إحصائية من المصادر الحكومية الرسمية مثل الهيئة العامة للجمارك، ووزارة التجارة، والهيئات المعنية بالإحصاء والاقتصاد. ستُستخدم هذه البيانات لإجراء مقارنة بين الأداء الجمركي في الفترات الزمنية المختلفة، وتحديد تأثير التحولات التي تشهدها التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية.

- تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية

بعد جمع البيانات، يتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة التي توفر أدلة قوية على العلاقات بين المتغيرات المدروسة. تشمل هذه الأساليب اختبارات التباين، الانحدار الخطي، والتحليل متعدد المتغيرات. هذه الأدوات الإحصائية تُستخدم لاختبار الفرضيات وتحديد مدى تأثير العوامل المختلفة مثل العولمة، التجارة الإلكترونية، والابتكار التكنولوجي على كفاءة الجمارك في المملكة.

على سبيل المثال، سيتم تحليل العلاقة بين استخدام الأنظمة الإلكترونية في الجمارك وسرعة وكفاءة الإجراءات الجمركية. كما سيتم تحليل العلاقة بين التحسينات التكنولوجية في الأنظمة الجمركية ودرجة الشفافية التي تحققها الجمارك في تعاملاتها. كما سيتناول التحليل الكمي تأثير العولمة على حجم التجارة وسهولة الإجراءات الجمركية في ظل هذا التحول.

- اختبار الفرضيات

تُعد الفرضيات جزءاً أساسياً من المنهجية الكمية. تتبنى الدراسة فرضيات رئيسية وفرعية تتعلق بتأثير العولمة والتجارة الإلكترونية على كفاءة الجمارك، حيث سيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة. على سبيل المثال، من خلال اختبار الفرضيات يمكن معرفة ما إذا كان التحول الرقمي في الأنظمة الجمركية قد أدى إلى تحسين الكفاءة وتقليل الوقت المستغرق في الإجراءات الجمركية.

إضافة إلى ذلك، سيتم اختبار فرضيات تتعلق بتأثير التحديات المرتبطة بالعولمة مثل تعقيدات تجارة السلع المختلفة، وتزايد حجم التجارة الإلكترونية، على قدرة الجمارك على إدارة هذه المتغيرات بفعالية. هذه الفرضيات ستكون محوراً رئيسياً لتحليل كفاءة النظام الجمركي في المملكة في مواجهة هذه التحديات.

- تحليل النتائج وتفسيرها

يتمثل الهدف الأساسي من استخدام المنهجية الكمية في تقديم تحليل إحصائي متعمق للبيانات المجمعة، وهو ما يساعد في تفسير النتائج والوقوف على العوامل المؤثرة في كفاءة الجمارك. ستنجح النتائج المستخلصة من التحليل الكمي توضيح ما إذا كانت التحديات الناتجة عن العولمة والتجارة الإلكترونية قد أسهمت في تحسين أو تدهور الكفاءة الجمركية، كما ستقدم رؤى حول استراتيجيات التحسين المستقبلية.

تفسير النتائج سيتطلب ربط البيانات المستخلصة من التحليل الإحصائي مع الأدبيات النظرية الموجودة في مجال التجارة الدولية وإدارة الجمارك، لضمان أن تكون التوصيات المستخلصة علمية ومبنية على أساس علمي قوي. سوف تساعد هذه النتائج في وضع تصور شامل عن الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة.

- تحديات تطبيق المنهجية الكمية

بينما توفر المنهجية الكمية العديد من الفوائد في الدراسة، إلا أنها تواجه بعض التحديات التي ينبغي معالجتها. من أبرز هذه التحديات هو الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة، خاصة فيما يتعلق بالأنظمة الجمركية والعوامل الاقتصادية والتجارية المتأثرة بالعولمة والتجارة الإلكترونية. أيضاً، قد تطرأ صعوبة في تحليل المتغيرات التي تتداخل فيها عدة عوامل، مما يتطلب دقة في استخدام الأساليب الإحصائية.

ومع ذلك، سيتغلب البحث على هذه التحديات باستخدام مجموعة متنوعة من أدوات البحث الكمي مثل العينات العشوائية الدقيقة، والتحليل الإحصائي المتقدم، والاعتماد على البيانات الموثوقة من الهيئات الحكومية.

من خلال المنهجية الكمية، تهدف الدراسة إلى تقديم صورة دقيقة وشاملة حول كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في مواجهة تحديات العولمة والتجارة الإلكترونية. تساعد هذه المنهجية في الكشف عن أوجه القصور وتحليل العوامل المؤثرة التي يمكن أن تدفع نحو تحسينات ملموسة في النظام الجمركي، مما يساهم في تعزيز مكانة المملكة على مستوى التجارة الدولية ويعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

أدوات الدراسة

تعد أدوات البحث العلمي من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها أي دراسة أكاديمية لتجمع البيانات والمعلومات التي تمكن الباحث من تحليل الظاهرة المدروسة. وفي هذه الدراسة التي تتناول تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية، تركز أدوات الدراسة على جمع وتحليل البيانات التي تساهم في فهم التحديات والفرص التي يواجهها النظام الجمركي السعودي. لذلك، سيتم استخدام مجموعة من الأدوات البحثية التي تشمل الاستبيانات، المقابلات الشخصية، والتحليل الوثائقي لتجميع البيانات الضرورية التي ستسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

- الاستبيانات

الاستبيانات تمثل الأداة الأساسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، حيث ستكون مصممة بعناية لاستهداف الفئات المختلفة المعنية بموضوع الدراسة. يتمثل الهدف من استخدام الاستبيانات في الحصول على بيانات كمية قابلة للتحليل والإحصاء من مجموعة كبيرة من الأفراد المعنيين، مثل موظفي الجمارك، والتجار، والمستوردين، وكذلك الخبراء في مجال التجارة الإلكترونية والعولمة. يهدف الاستبيان إلى جمع آرائهم حول العوامل المؤثرة في كفاءة إدارة الجمارك، والتحديات التي يواجهونها في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية، وأثر التحولات الرقمية على هذه الكفاءة.

سيشمل الاستبيان أسئلة تتعلق بالتقنيات المستخدمة في العمل الجمركي، ومدى تطبيق التحول الرقمي في الإجراءات الجمركية، ومدى فعالية الأنظمة الإلكترونية المعتمدة في تسريع عمليات التخليص الجمركي، بالإضافة إلى تقييم مدى استعداد النظام الجمركي السعودي لمواجهة التحديات التي تطرأ نتيجة للتجارة الإلكترونية والعولمة. سيتم تصميم الاستبيان ليكون شاملاً بما يكفي لتغطية جميع هذه الأبعاد، وسيكون على هيئة أسئلة مغلقة (اختيارات متعددة) وأسئلة مفتوحة تسمح للمستجيبين بتقديم مزيد من التفاصيل حول آرائهم.

تعتبر الاستبيانات أداة فعالة لأنها تتيح جمع بيانات من عدد كبير من الأفراد في وقت قصير نسبياً، كما أنها تساعد في مقارنة البيانات بشكل إحصائي وتقديم نتائج قابلة للتحليل الكمي. ومع ذلك، تتطلب هذه الأداة ضمان أن تكون الأسئلة واضحة ومفهومة لجميع الفئات المستهدفة لتجنب الإجابات غير الدقيقة أو المغلوطة.

- المقابلات الشخصية

إلى جانب الاستبيانات، ستكون المقابلات الشخصية أداة هامة في الدراسة، حيث تتيح للباحث جمع بيانات نوعية من مجموعة مختارة من المشاركين ذوي الخبرة والمعرفة في مجال الجمارك والتجارة الإلكترونية. تشمل هذه الفئة موظفي الجمارك السعوديين الذين يعملون في المنافذ الجمركية المختلفة، إضافة إلى خبراء في مجال التجارة الإلكترونية وأصحاب الشركات التجارية. ستُجرى المقابلات بطريقة شبه منظمة بحيث يوجه الباحث أسئلة محددة لكن دون التقيد التام بما يسمح للمقابلة بأن تكون أكثر مرونة ويتيح للمشارك المجال لتوضيح أفكاره وملاحظاته بحرية.

سيساعد استخدام المقابلات في الحصول على رؤى معمقة حول التحديات اليومية التي يواجهها موظفو الجمارك في التعامل مع العمليات الجمركية في ظل الزيادة في التجارة الإلكترونية والعولمة. كما توفر المقابلات فرصة لفهم كيفية تفاعل العاملين في الجمارك مع التغيرات في السياسات والأنظمة الجمركية، ومدى قدرتهم على استخدام التقنيات الحديثة للتغلب على هذه التحديات. كما ستسلط المقابلات الضوء على الآراء حول مدى كفاءة النظام الجمركي السعودي في استخدام الحلول الرقمية لتحسين الإجراءات الجمركية وتعزيز الشفافية والكفاءة.

- التحليل الوثائقي

بالإضافة إلى الاستبيانات والمقابلات، سيعتمد الباحث على التحليل الوثائقي كأداة ثالثة لجمع البيانات. يتضمن التحليل الوثائقي مراجعة الأدبيات والوثائق الرسمية، مثل التقارير السنوية للإدارة العامة للجمارك السعودية، والسياسات الجمركية المعتمدة، والدراسات السابقة ذات الصلة، وأبحاث متعلقة بكفاءة إدارة الجمارك على المستوى العالمي. من خلال هذه الوثائق، يمكن للباحث تتبع التطورات التي شهدتها النظام الجمركي السعودي على مر السنين وكيفية تعامله مع التحديات التي تفرضها العولمة والتجارة الإلكترونية.

يتضمن التحليل الوثائقي دراسة القوانين والسياسات التي وضعتها الحكومة السعودية لتعزيز كفاءة إدارة الجمارك، وتحليل مدى تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع. كما يشمل فحص الوثائق المتعلقة بالتطورات التكنولوجية المستخدمة في الجمارك، مثل الأنظمة الرقمية للتخليص الجمركي، وبرامج مراقبة التجارة الإلكترونية، وغيرها من التقنيات الحديثة التي تساهم في تحسين الكفاءة. يساعد التحليل الوثائقي في تحديد الفجوات بين السياسات الرسمية والممارسات الفعلية، ويوفر دليلاً هاماً لفهم كيفية تحسين الإدارة الجمركية بشكل عام.

- التحليل الإحصائي

عند جمع البيانات باستخدام الاستبيانات، سيتم تحليل هذه البيانات باستخدام أدوات إحصائية متقدمة لضمان تقديم نتائج دقيقة وموثوقة. ستم معالجة البيانات الكمية من خلال برامج إحصائية مثل SPSS أو Excel لتحليل الإجابات وتصنيفها حسب المتغيرات المختلفة مثل فئات المشاركين، ومستويات الخبرة، ومدى تبني التقنيات الحديثة في العمل الجمركي. سيتضمن التحليل الإحصائي إجراء اختبارات فرضيات ودراسة التوزيعات المبدئية للبيانات بهدف الوصول إلى استنتاجات دقيقة تدعم فرضيات الدراسة.

- المراجعة النقدية للممارسات الجمركية الحالية

ستتضمن أدوات الدراسة أيضاً المراجعة النقدية للممارسات الجمركية الحالية في المملكة. من خلال مقابلة الخبراء وتحليل البيانات التي تم جمعها، سيتم تحديد الممارسات التي تحقق نتائج إيجابية والاتجاهات الحديثة التي يمكن أن تسهم في تحسين الكفاءة الجمركية. كما سيتم التركيز على دراسة كيف يمكن التغلب على العقبات التي تطرأ نتيجة للتحولات الرقمية، وكيف يمكن تعزيز التنسيق بين الجمارك والجهات الأخرى ذات العلاقة لتسريع إجراءات التفتيش والرقابة.

حدود الدراسة

إن تحديد حدود الدراسة يعتبر أحد العوامل المهمة التي تساهم في تحديد نطاق البحث ومدى تطبيق نتائجه. في هذه الدراسة التي تتناول "تحسين كفاءة إدارة الجمارك في المملكة العربية السعودية: استراتيجيات وتحديات في ظل العولمة والتجارة الإلكترونية"، سيتم تحديد الحدود البشرية، الزمانية، والمكانية لتوجيه البحث وتحديد نطاق البيانات والمعطيات التي سيتم تحليلها. هذه الحدود تساعد في توجيه الباحث وتركيز اهتمامه على جوانب معينة من الموضوع، كما تضمن تقديم نتائج دقيقة وواقعية قابلة للتطبيق في السياقات المستهدفة.

- الحدود البشرية

تحدد الحدود البشرية لهذه الدراسة في الأفراد الذين يشكلون عينة البحث المستهدفة، وهم موظفو الجمارك السعوديون، المستوردون، التجار، والخبراء في مجال التجارة الإلكترونية والعولمة. سيشمل البحث فئات متعددة من العاملين في القطاع الجمركي، مثل موظفي الجمارك العاملين في المنافذ الجمركية (البرية، البحرية، والجوية)، بالإضافة

إلى المستشارين والمتخصصين في التجارة الإلكترونية الذين يقدمون آراءهم حول تأثير التجارة الإلكترونية على إجراءات الجمارك. كما سيتم استهداف مجموعة من الخبراء في مجال السياسات الجمركية، بما في ذلك الأكاديميين والمتخصصين في التحول الرقمي، وذلك للحصول على رؤى تحليلية معمقة حول استراتيجيات تحسين كفاءة إدارة الجمارك.

إن دراسة هؤلاء الأفراد تساعد في الوصول إلى نتائج تمثل وجهات نظر مختلفة حول التحديات والفرص التي يواجهها النظام الجمركي في المملكة العربية السعودية في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الناجمة عن العولمة وظهور التجارة الإلكترونية. من خلال هذه الفئات البشرية، ستمكن الدراسة من جمع بيانات شاملة حول مدى تأثير هذه العوامل على كفاءة الإدارة الجمركية والآليات التي يتم استخدامها للتعامل معها.

- الحدود الزمانية

تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفترة ما بين عام 2020 وعام 2024. هذه الفترة الزمنية تم اختيارها بعناية لتغطية فترة التحولات الكبرى التي شهدتها النظام الجمركي في المملكة، بما في ذلك بداية تطبيق العديد من السياسات الرقمية الجديدة التي تتماشى مع توجهات المملكة نحو التحول الرقمي، وكذلك فترات التعافي بعد جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تغييرات في أنماط التجارة العالمية والداخلية. خلال هذه الفترة، شهدت المملكة تغييرات كبيرة في السياسات الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى توجيه الحكومة لتسريع التحول الرقمي في القطاع الجمركي عبر تبني تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الإلكترونية لتعزيز كفاءة العمل الجمركي.

كما أن هذه الفترة الزمنية تعتبر محورية في تحليل التحديات التي أوجدتها العولمة والتجارة الإلكترونية، التي تحولت من مجرد ظواهر إلى واقع يؤثر بشكل كبير على النظام الجمركي. من خلال تحديد هذه الحدود الزمنية، يسعى الباحث إلى تحليل التغيرات التي طرأت على إجراءات العمل الجمركي وآليات التحكم في التجارة عبر الإنترنت وكيفية تأثير ذلك على الكفاءة العامة للإدارة الجمركية في المملكة. كما أن هذه الفترة تشمل تطبيقات جديدة لسياسات مثل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز الشفافية التي تهدف إلى تسريع حركة التجارة وتخفيف القيود الجمركية التقليدية.

- الحدود المكانية

أما بالنسبة للحدود المكانية، فإن هذه الدراسة تركز على المملكة العربية السعودية، وبالتحديد على المؤسسات والمرافق الجمركية المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة. يشمل البحث جميع المنافذ الجمركية البرية، البحرية، والجوية التي تمثل نقاط التفاعل الرئيسة في عمليات الاستيراد والتصدير، مما يسمح بفهم التحديات والفرص الخاصة بكل نوع من المنافذ. من خلال هذه الحدود المكانية، تسعى الدراسة إلى دراسة الاختلافات بين هذه المنافذ في تطبيق الاستراتيجيات الحديثة لتحسين كفاءة الإدارة الجمركية وكيفية تعامل كل منها مع التحولات الرقمية.

كما تشمل الحدود المكانية تحليل تأثير العولمة على الأنشطة الجمركية في المملكة بشكل عام، ودور التجارة الإلكترونية في تغيير أساليب العمل الجمركي. سيتم تحليل أثر هذه التغيرات على الجمارك في المدن الكبرى مثل الرياض، جدة، والدمام، التي تمثل المراكز الاقتصادية الرئيسية في المملكة، وكذلك المنافذ الحدودية مثل تلك الموجودة في الحدود البرية مع دول الخليج والدول الأخرى، حيث تزداد حركة التجارة بشكل مستمر.

تساهم هذه الحدود المكانية في دراسة تأثير موقع المملكة الاستراتيجي في التجارة العالمية على النظام الجمركي، وتحديد مدى ملاءمة السياسات الجمركية لتلبية احتياجات التجارة الدولية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. كما أن الجوانب المكانية للدراسة تركز على كيفية تكامل النظام الجمركي في المملكة مع المعايير الدولية في ما يتعلق بالشفافية والكفاءة في العمل الجمركي، خاصة في ظل التحولات الرقمية التي تفرض على الدول التكيف مع المتطلبات العالمية.

- Alhujaili, R. (2023). E-government implementation's impact on Saudi vision 2030 to become an international logistic center. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/372808825_E-government_implementation's_impact_on_Saudi_vision_2030_to_become_an_international_logistic_center
- Aljabri, B. (2024). Driving efficiency: The role of Artificial Intelligence (AI) in enhancing municipal operations in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/381010464_Driving_efficiency_The_role_of_Artificial_Intelligence_AI_in_enhancing_municipal_operations_in_Saudi_Arabia
- AL-Msloum, A. (2019). The Role of Applications in the Support of Electronic Commerce Application of Instagram as a Model A sample of Members of Al-Kamil Community- Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.semanticscholar.org/paper/The-Role-of-Applications-in-the-Support-of-Commerce-AL-Msloum/b8001b530476fba9db75a316ba8bcff9b2436d29?p2df>
- Alnasser, A. (2024). Navigating Digital Transformation in Alignment with Vision 2030: A Review of Organizational Strategies, Innovations, and Implications in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/378544191_Navigating_Digital_Transformation_in_Alignment_with_Vision_2030_A_Review_of_Organizational_Strategies_Innovations_and_Implications_in_Saudi_Arabia
- ALOTAIBI, M. (2015). Exploring the Demand and Supply Conditions of E-Commerce and E-Banking Services in Saudi Arabian Conventional and Islamic Banks. Retrieved from <https://etheses.dur.ac.uk/11142/>
- Alrashedi, A. K. (2023). Talent identification for revolutionizing human resource management in Saudi Arabia's logistics industry. Retrieved from https://www.actalogistica.eu/issues/2024/II_2024_03_Alrashedi.pdf
- Alshathri, S. A. (2022). Online dispute resolution as a mechanism to enhance consumer trust in e-commerce : how can Saudi Arabian law be improved? Retrieved from <https://theses.ncl.ac.uk/jspui/handle/10443/5762>
- Al-Somali, S. A. (2015). An Investigation into the Factors Affecting E-Commerce Adoption Decisions by SMEs: A Study in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/283831323_An_Investigation_into_the_Factors_Affecting_E-Commerce_Adoption_Decisions_by_SMEs_A_Study_in_Saudi_Arabia
- Duchesneau, H. (2022). Institutional and Professional Foundations of Modern Customs Administration. Retrieved from <https://www.elibrary.imf.org/display/book/9798400200120/CH003.xml>
- Karklina-Admine, S. (2024). Challenges for Customs Risk Management Today: A Literature Review. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/17/8/321>
- Kraemer, K. L. (2015). Impacts of Globalization on E-Commerce Use and Firm Performance: A Cross-Country Investigation. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/220175484_Impacts_of_Globalization_on_E-Commerce_Use_and_Firm_Performance_A_Cross-Country_Investigation

Laxmi, V. (2019). The Impact of EU GDPR on Saudi Arabia's Economy: A Case Study of Tourism and Logistics Sectors. Retrieved from

<https://www.proquest.com/openview/b68a85b1b28028cfedcf7f214fb3a17a/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y>

Liu, A. (2021). Cross-Border E-Commerce Development and Challenges in China: A Systematic Literature Review. Retrieved from <https://www.mdpi.com/0718-1876/17/1/4>

Mohailan, M. H. (2020). The Reality of Logistics Performance in the Kingdom of Saudi Arabia and Opportunities to Improve It. Retrieved from

https://www.indusedu.org/pdfs/IJREISS/IJREISS_3706_60653.pdf

Montagnat-Rentier, G. (2021). The Multifaceted Role of Customs and Its Importance for the Economy and Society. Retrieved from

<https://www.elibrary.imf.org/display/book/9798400200120/CH001.xml>

Squicciarini, M. (2018). Going Global: The Challenges for Knowledge-based Economies. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/24116553_Going_Global_The_Challenges_for_Knowledge-based_Economies

youmatter. (2024). Globalization: Definition, Benefits, Effects, Examples – What is Globalization?

Retrieved from <https://youmatter.world/en/definition/definitions-globalization-definition-benefits-effects-examples/>

Midocean University

Management College

Specialization in business management



Research Title/

Improving the Efficiency of Customs Administration in the Kingdom of Saudi Arabia: Strategies and Challenges in the Light of Globalization and E-Commerce

Student preparation/

Mishari NafI Abdullah Al-Mutairi

University Number/

242001864

Supervisor/

First Supervisor	Second Supervisor
Dr. Alfaisal Abdelhameed Mohammed	Dr.Fayez Ali Jrad

Year:

2024